الخصائص الجغرافية الطبيعية ودورها في إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية

محمد أبو عصيدة[1*]، مراد بن جلّول[2]

[1] العلوم الجغرافية، جامعة صفاقس– تونس

mouradbjd@yahoo.fr

[2] قسم الجغرافيا، جامعة تونس– تونس

asseda.1986@gmail.com

ملخص

تقسم الخصائص التي تؤثر في طبيعة التوزيع الجغرافي للتجمعات السكانية وتتحكّم بها، إلى خصائص طبيعية وبشرية واستراتيجية، وقد جاءت هذه الدراسة لتبيّن مدى تأثير العوامل الجغرافية الطبيعية السائدة في الضفة الغربية في اختيار أماكن تركّز المستوطنات الإسرائيلية، وتحديدها، فالتضاريس والأحوال المناخية والتربة والموارد المائية، كلها عوامل تؤثر في طبيعة الاستيطان وتوزيعه في أي إقليم جغرافي، وتتحكّم به، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج التاريخي والاستقرائي والوصفي التحليلي.

توصلت هذه الدراسة إلى تركّز 72% من المستوطنات الإسرائيلية في المناطق التي يسودها مناخ البحر المتوسط المعتدل، وظهر ـ أيضاً ـ تركّز 75% منها في المناطق التي يزيد معدل أمطارها عن 300 ملم/سنة، كما أنّ 71% منها تركّزت في المناطق التي تسودها الحرارة المعتدلة التي تتراوح بين 17 – 21 درجة مئوية، وأدى تركّز معظم المستوطنات فوق المناطق الغنية بالمياه الجوفية، أو بالقرب من الينابيع، إلى سيطرتها على أكثر من 80% من المياه الجوفية المتجددة في أحواض الضفة الغربية، وأوصت الدراسة بضرورة وجود خطة استراتيجية وطنية شاملة، تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة للأراضي الفلسطينية، وخاصةً في مجال الزراعة والمياه؛ بوصفهما العنصرين اللذين ركز عليهما الاستيطان الإسرائيلي، إلى جانب تشجيع الامتداد العمراني الفلسطيني الأفقي بدلاً من الامتداد العمراني العمودي، من أجل الحد من ظاهرة استنزاف الأراضي الفلسطينية، ومصادرتها.

الكلمات الدالة: الضفة الغربية، الخصائص الجغرافية الطبيعية، المستوطنات الإسرائيلية، التوزيع الجغرافي.

---

[*] الباحث المراسل

المقدمة

تعد المستوطنات الإسرائيلية جزءاً من تاريخ المشروع الصهيوني في فلسطين، فهي سلسلة من الوقائع المفروضة على الأرض الفلسطينية، بل هي التطبيق العملي للصهيونية، فقد أصبحت المستوطنات الإسرائيلية تعد من أهم قضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، المتمثلة بالصراع للسيطرة على الأرض، واستغلال خيراتها ومواردها، وبذلك يلاحظ الناظر إلى جغرافية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، أنّ انتشارها وتوزيعها وتركّزها بهذا الشكل لم يكن عشوائياً وبمحض الصدفة، بل تم التخطيط لها بعناية فائقة، وبشكلٍ مدروس ومنظم لتحقيق الأهداف الاستراتيجية من السيطرة على أفضل الأراضي الفلسطينية وأكثرها أهمية، وبناءً على ذلك بنى الاحتلال الإسرائيلي خططه ومشاريعه الاستيطانية لاستغلال خيرات هذه المواقع ومواردها، وقد حاول الباحثان توظيف المعطيات الجغرافية الطبيعية لمعرفة مدى تأثيرها في التوزيع الجغرافي للمستوطنات الإسرائيلية.

منطقة الدراسة

تمتد الضفة الغربية بين خطي طول ´52 °34 و´34 °35 شرق خط غرينتش، وبين دائرتي عرض ´20 °31 و ´33 °32 شمال خط الاستواء، وتقع في الوسط الشرقي من فلسطين، وتبلغ مساحتها 5655 كم^2، تشكّل حوالي 21% من مساحة فلسطين الكلية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، ص21)، وحسب التقسيم الإداري للسلطة الوطنية الفلسطينية عام 1997م، فقد بلغ عدد محافظات الضفة الغربية 11 محافظة، وهي القدس، والخليل، وبيت لحم، ورام الله والبيرة، ونابلس، وأريحا، وطوباس، وجنين، وطولكرم، وقلقيلية، وسلفيت.

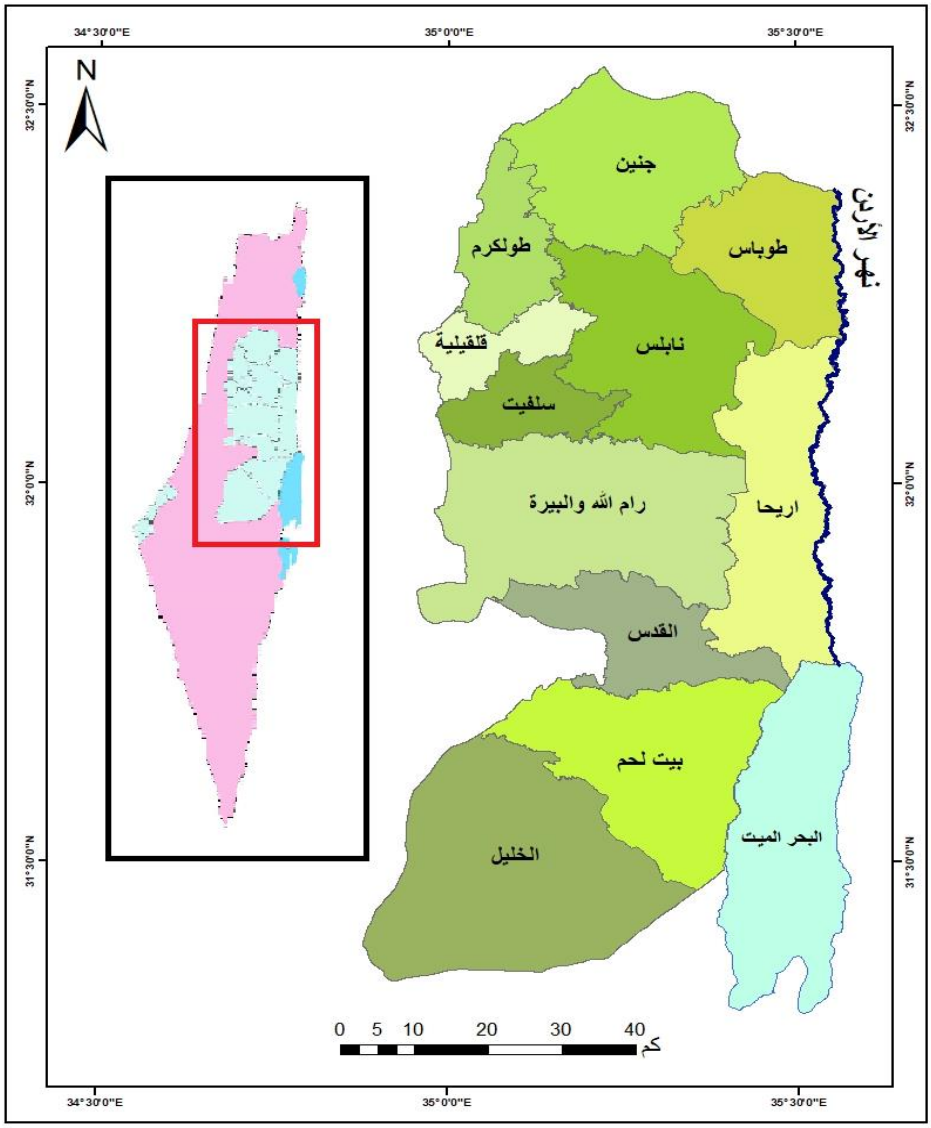

خريطة رقم 1: منطقة الدراسة: الضفة الغربية ومحافظاتها (المصدر: وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، بتصرف الباحثين، 2022)

إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في قيام الاحتلال الإسرائيلي باستغلال الخصائص الجغرافية الطبيعية السائدة في الضفة الغربية لمصلحة إقامة شبكة من المستوطنات عليها؛ تمهيداً للسيطرة على مواردها وثرواتها الطبيعية، فقد سيطرت المستوطنات الإسرائيلية على المناطق الجبلية والسهلية وحتى الغوريّة، وبذلك غيّرت هذه المستوطنات معالم المناطق وقلبت طبيعتها، وأحدثت خللاً جغرافياً واضح المعالم، إلى جانب الضرر الكبير الذي أحدثته المستوطنات الإسرائيلية بالمشهد الجغرافي الطبيعي في الضفة الغربية.

أسئلة الدراسة

1. ما هي طبيعة الخصائص الجغرافية الطبيعية السائدة في منطقة الدراسة؟
2. ما هو دور الخصائص الجغرافية الطبيعية في تركّز المستوطنات الإسرائيلية في منطقة الدراسة؟
3. هل كان يتم اختيار مواقع المستوطنات الإسرائيلية بتخطيط مسبق أم بطريقة عشوائية؟
4. ما هو مدى تأثير المستوطنات الإسرائيلية في الخصائص الجغرافية الطبيعية في منطقة الدراسة؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة القائمة بين جغرافيّة الضفة الغربية وتضاريسها ومدى إمكانية إقامة المستوطنات الإسرائيلية وتركّزها عليها، وتكمن أهدافها ـ أيضاً ـ في توضيح مدى قيام الاحتلال الإسرائيلي بدراسة الخصائص الطبيعية للضفة الغربية وتحليلها بشكلٍ تفصيلي، وإمكانية استغلال ذلك لمصلحة بناء شبكة من المستوطنات عليها؛ من أجل نهب أكبر قدر ممكن من الخيرات والثروات الفلسطينية؛ وبالتالي إحداث تغيير كبير في المشهد الطبيعي في الضفة الغربية، كما تهدف هذه الدراسة إلى إمكانية اعتدادها مرجعاً مهماً لتزويد العاملين في مختلف المؤسسات الفلسطينية والعربية، وكذلك الباحثين والطلاب، بمعلومات وبيانات هامة عن المواضيع ذات الصلة بعنوان هذه الدراسة.

مسوغات الدراسة

هناك عديد من المسوّغات التي دعت الباحثين إلى اختيار هذه الدراسة، ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

- تسخير معظم خيرات منطقة الدراسة ومواردها الطبيعية لمصلحة المستوطنات الإسرائيلية، وفي المقابل يتم فرض قيود وعراقيل صارمة بحق التجمعات السكانية الفلسطينية في استغلال مواردها وخيراتها.
- وجود المستوطنات الإسرائيلية في مناطق جغرافية ذات أهمية استراتيجية سياسياً واقتصادياً وأمنياً، وبذلك شكّلت المستوطنات تهديداً حقيقياً على مستقبل الشعب الفلسطيني حتى غدت كثير من التجمعات السكانية الفلسطينية محاصرة ومعزولة عن بعضها البعض؛ بسبب إحاطتها بالمستوطنات والبؤر الاستيطانية والطرق الالتفافية والحواجز والمعسكرات.

منهجية الدراسة

اتبع الباحثان في هذه الدراسة المناهج الآتية:

1) المنهج التاريخي والاستقرائي: من خلال استقراء مجموعة من البيانات والمعلومات التي تمّ جمعها وتحليلها وتلخيصها وتتبعها، من أجل الوصول إلى نتائج واستنتاجات شاملة عن موضوع الدراسة.
2) المنهج الوصفي التحليلي: من خلال دراسة البيانات والمعلومات التي تمّ الحصول عليها تحليلاً وتفسيراً، بهدف شرح الوضع الراهن لتوضيح سياسة الاحتلال الإسرائيلي الاستيطانية، من أجل الوصول إلى توصيات ونتائج مبنية على أسس واقعية، وقد تم استخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (Arc GIS10.5)؛ للمساعدة في تصميم مجموعة من الخرائط وإنتاجها لإظهار العلاقة القائمة بين تركّز المستوطنات الإسرائيلية والخصائص الجغرافية الطبيعية لمنطقة الدراسة.

الدراسات السابقة

هناك عديد من الدراسات والأبحاث والكتب التي تناولت موضوع الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين، وكل منها تخصص في جزئية معينة من الموضوع، نذكر منها ما يأتي:

1_ دراسة إحسان شريف إعبيه، تحت عنوان (المياه وأثرها في توجيه الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1967–2002)، وهي رسالة ماجستير غير منشورة من جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين للعام 2005، وقد ركزت هذه الدراسة على إبراز دور المياه في توجيه الاستيطان من حيث الانتشار وتركيز المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية...

2_ (Israeli Settlement Policy in the West Bank)، (سياسة الاستيطان في الضفة الغربية)، من منشورات مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة بتسيلم (2010)، تتناول هذه الدراسة الوسائل التي يستخدمها الاحتلال الإسرائيلي في مصادرة الأرض الفلسطينية لمصلحة إقامة المستوطنات وطرق تشجيع اليهود للذهاب إلى هذه المستوطنات، والسكن فيها.

3_ دراسة أحمد المصري (2000)، تحت عنوان (التخطيط الإقليمي للاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية 1967 – 2000)، وتناولت الدراسة الاستيطان من حيث أهدافه وأنماطه ومقوماته، إلى جانب أهم المشاريع الاستيطانية، وقد حصر الباحث اهتمامه في التوزيع الجغرافي للمستعمرات الإسرائيلية في محافظة القدس، وقد خلص إلى أنّ هناك علاقة قوية بين اختيار الموقع الأكثر ارتفاعاً وإقامة المواقع الاستيطانية.

4_ دراسة سمير أحمد معتوق (1989)، تحت عنوان (الأساس الجغرافي للاستعمار الصهيوني في الضفة الغربية 1967–1985)، وقد تناولت هذه الدراسة أهداف الاستيطان ودوافعه، والمقومات الجغرافية للاستيطان وأهم المشاريع الاستيطانية، وسياسة توزيع المستوطنات حسب المناطق الجغرافية, وآثار الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية.

لقد تناولت الدراسات السابقة موضوع الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين، سواء بشكل عام، أو بشكل خاص، ونظراً للديناميكية والمرونة العاليتين اللتين يتمتع بهما هذا الموضوع، فقد كان لا بد من مواصلة البحث في هذه القضية الخطرة التي تهدد مستقبل الشعب الفلسطيني، فمع تقدم الوقت يزداد النشاط الاستيطاني ويتوسّع ضمن استراتيجية مخطط لها مسبقاً وبعناية فائقة، وهذا ما ستضيفه هذه الدراسة، فهي ستبرز أثر الخصائص الجغرافية الطبيعية السائدة في منطقة الدراسة في تحديد أماكن إقامة المستوطنات الإسرائيلية، وتركّزها.

الخصائص الجغرافية الطبيعية للضفة الغربية:

منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام 1967م، وما قبله، فإنه لا يتم إقامة مستوطنة إسرائيلية في أية منطقة بطريقة عشوائية، بل تسبقها عمليات مشاهدة وزيارة ومسح ودراسة لمختلف الإمكانيات والموارد، تقوم بها الهيئات والجمعيات الاستيطانية الإسرائيلية المختصة، وفي بعض الحالات لا تشكّل طبيعة المنطقة وتضاريسها عامل جذب للمستوطنين، حيث يقوم الاحتلال بجهود مسبقة لتحضير الموضع، ولإقامة المساكن الحديثة، وتوفير مختلف المغريات للمستوطنين، ويمكن القول: إنّ معظم المستوطنات الإسرائيلية المنتشرة في الضفة الغربية، تم التخطيط لها وتهيئتها بشكل مسبق، قبل وصول المستوطنين إليها (أبو عرفة، 1981، ص114).

وبعد تحديد الموضع المناسب لإقامة المستوطنة والذي يتم وفقاً لاعتباراتٍ استراتيجية، تبدأ المرحلة الأولى التي تسبق البدء الفعلي بإنشاء المستوطنة، وهي الدراسة التفصيلية للموقع والمتمثلة بإعداد خريطة استغلال الأرض، وخريطة الموقع التي تحتوي على كثير من المعلومات والإحصائيات التفصيلية، وتشمل ما يلي (Stebbing, 1981, p13):

- الأحوال المناخية، من حيث كميات المطر السنوية وتوزيعها، والحرارة وسرعة الرياح والرطوبة وغيرها.
- تركيب التربة، من حيث لونها وخواصها وعمقها ورطوبتها وملوحتها ومعدل انجرافها.
- معلومات حول مصادر المياه.
- خصائص المنطقة الحيوانية والنباتية.
- مدى إمكانية استغلال المكان لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة وأهمها الزراعة.
- إمكانيات التسوق ووفرة الخدمات.
- التوزيع الجغرافي للتجمعات السكانية الفلسطينية.

ومن هنا كان لزاماً على الباحثين تناول هذه الخصائص التي تؤثر في التوزيع الجغرافي للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية؛ لما لها من تأثير في تحديد المواقع المناسبة لقيام هذه الشبكة من المستوطنات.

1. مظاهر السطح:

لقد ظهر من خلال تحليل التوزيع الجغرافي للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، الاعتماد على أشكال سطح الأرض، والتأثر الكبير بها، هذا إلى جانب عناصر أخرى كالموارد المائية والأحوال المناخية والتربة، وفيما يلي عرض وتحليل للمظاهر التضاريسية الرئيسية المنتشرة في الضفة الغربية والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مناطق:

- المنطقة الجبلية التي تقع ضمن جبال فلسطين الوسطى في الوسط.
- منطقة الغور في الشرق.
- منطقة السهل الساحلي الموجودة في الضفة الغربية في الغرب.

1.1. المنطقة الجبلية:

تمثل السّمة الغالبة والرئيسة لتضاريس الضفة الغربية، وتشكّل هذه الجبال 86.2% من مساحة الضفة ككل، وتمتد هذه الجبال ما بين سهل مرج بن عامر شمالاً وحوض بئر السبع جنوباً، ومنطقة غور الأردن في الشرق وجزء من السهل

الساحلي في الغرب، ويبلغ معدل ارتفاع جبال الضفة الغربية إلى أكثر من 500م، بينما يصل أقصى ارتفاع إلى 1022م عن مستوى سطح البحر، وذلك إلى الشمال من مدينة الخليل، وبالتحديد جبل النبي يونس بالقرب من بلدة حلحول (مصطفى، 2016، ص11_16).

ويمكن تقسيم هذه السلسلة الجبلية إلى ثلاث كتل أساسية وهي: جبال نابلس في شمال الضفة الغربية التي تمتد من سهل مرج بن عامر شمالاً حتى جبال رام الله جنوباً، وجبال القدس في وسط الضفة الغربية، وتشمل جبال رام الله التي تشكّل حلقة وصل بينها وبين جبال نابلس، وجبال الخليل في جنوب الضفة الغربية التي تشكّل نهاية جبال فلسطين الوسطى، وتعد جبال الخليل أطول كتلة جبلية في الضفة الغربية وأكثرها ارتفاعاً، ما جعلها مناطق وفيرة الأمطار؛ ودليل ذلك أنّ معظم جبالها يزيد ارتفاعها عن 900م فوق مستوى سطح البحر.

وتشكّل هذه المرتفعات الجبلية أهمية استراتيجية لدى المخططين الإسرائيليين، وخصوصاً من الناحية الأمنية والعسكرية، حيث تمثل مناطق مشرفة ومطلة على معظم التجمعات السكانية الفلسطينية، وبالتالي مواقع مناسبة لإقامة المستوطنات والمعسكرات ونقاط المراقبة عليها، ومن خلالها يُحكم الاحتلال الإسرائيلي سيطرته الأمنية على الضفة الغربية، مثل مستوطنات معاليه أدوميم، وجيلو، وجفعات زئيف، في القدس، ومستوطنات براخا، ويتسهار، وشيلو، في نابلس، ومستوطنات إفرات، وبيتار عيليت، في بيت لحم، ومستوطنات كريات أربع، وكفار عتصيون في الخليل، ومستوطنات بيت إيل، وبساغوت ،في رام الله والبيرة، ومستوطنة أريئيل في سلفيت.

2.1. منطقة الغور: تقع هذه المنطقة شرق الضفة الغربية على الحدود مع الأردن، وفيها تقع أدنى بقعة على سطح الأرض؛ 425 متراً دون مستوى سطح البحر في منطقة البحر الميت، ولهذه المنطقة أهمية كبيرة بما تحتويه من موارد وإمكانيات؛ فهي تحتوي على مخزون كبير من المياه الجوفية وذات أراضٍ زراعية خصبة، هذا إلى جانب طبيعة مناخ هذه المنطقة الدافئة شتاءً وشديدة الحرارة صيفاً، المناسبة لزراعة كثير من المحاصيل، كالموز والنخيل والحمضيات والخضار والفواكه، كما تعد هذه المنطقة ذات أهمية استراتيجية من حيث موقعها الحدودي مع الأردن، لذلك سعى الاحتلال الإسرائيلي منذ اليوم الأول لاحتلاله الضفة الغربية عام 1967 إلى فرض السيطرة الكاملة على هذه المنطقة، وما يؤكد ذلك أنّ 90% من مساحة هذه المنطقة تخضع للسيطرة الإسرائيلية وتصنّف على أنها مناطق (C) حسب اتفاق أوسلو، الموقّع

بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي (بتسيلم، 2017). ومن مستوطنات هذا الإقليم مسواه، وجلجال، وتومر، في محافظة أريحا، ومستوطنات محولا، وروتيم، وروعي، في محافظة طوباس.

3.1. منطقة السهل الساحلي:

تقع هذه المنطقة إلى الغرب من سلسلة جبال فلسطين الوسطى، وتشكّل القسم الأوسط من السهل الساحلي الفلسطيني، وتتمثل، بشكل رئيسي، غرب محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية وسلفيت ورام الله، وهي ذات انحدار تدريجي نحو الساحل الفلسطيني، ويبلغ طول هذه المنطقة حوالي 60 كم، ويتراوح عرضها ما بين 3–12 كم (المصري، 2000، ص15)، وتمتاز هذه المنطقة بجودة التربة وخصوبتها، وتنوع المحاصيل الزراعية التي يمكن إنتاجها فيها، هذا إلى جانب وقوع هذه المنطقة بمحاذاة الأراضي المحتلة عام 1948، ما يمنحها أهمية لدى الاحتلال الإسرائيلي. ومن المستوطنات المزروعة فوق أرضها: مودعين، وعيليت، وشيلات، في محافظة رام الله، ومستوطنة سلعيت، في محافظة طولكرم، ومستوطنة أورانيت، في محافظة قلقيلية، ومستوطنة حرميش، في محافظة جنين.

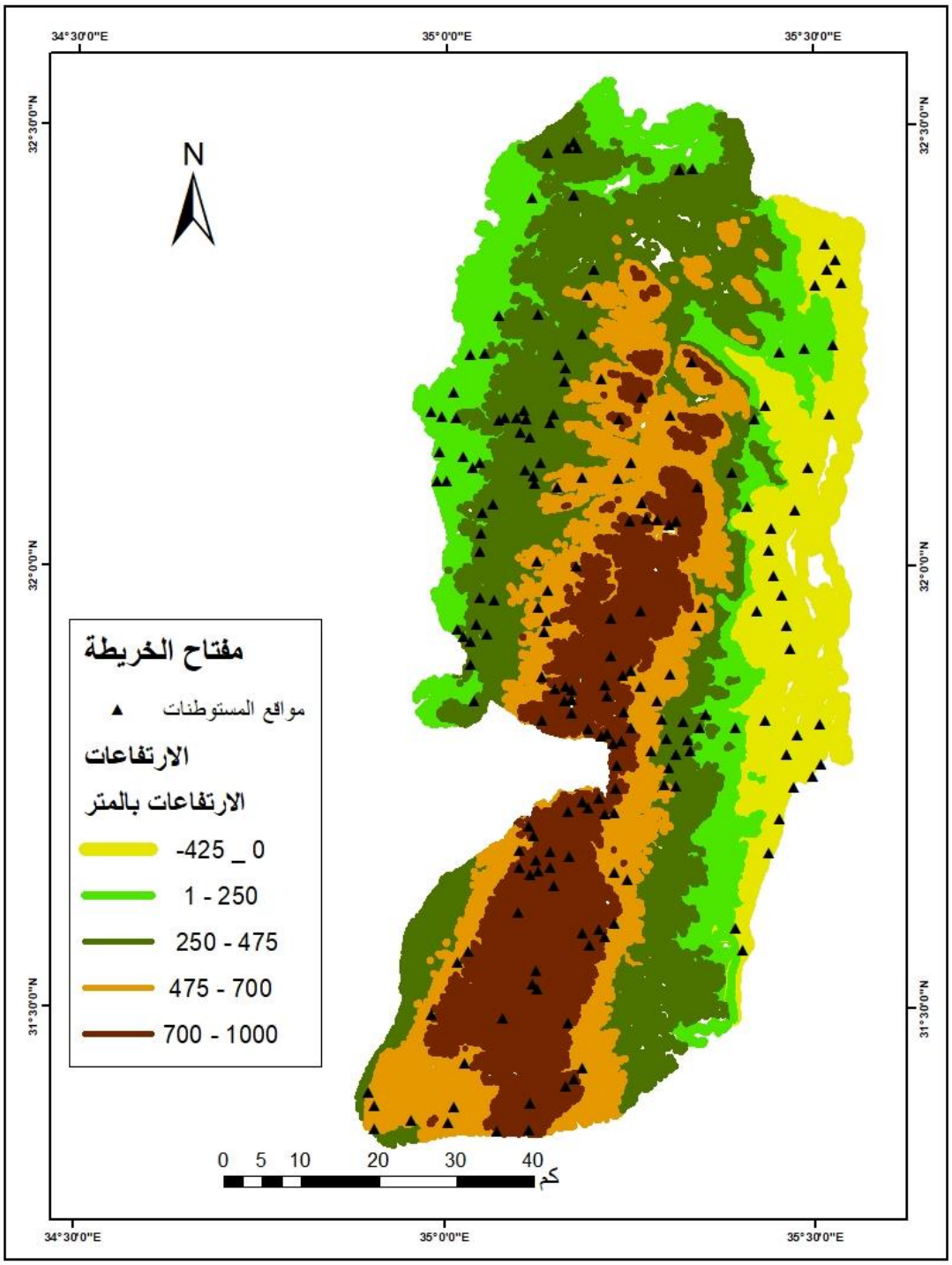

خريطة رقم 2: التوزيع الجغرافي للمستوطنات الإسرائيلية حسب الارتفاعات في الضفة الغربية 2022م

(المصدر: وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية، بتصرف الباحثين، 2022.)

وبناءً على ما سبق، فإنّ الضفة الغربية تمتاز بتنوع مظاهر السطح فيها وتعددها بالرغم من صغر المساحة، وهذا أدى إلى تنوع الظروف المناخية والموارد الطبيعية والمحاصيل الزراعية، وما يرتبط بذلك من أنشطة اقتصادية، وهذا جعلها

محط أنظار المخططين الإسرائيليين القائمين على المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، كل ذلك أدى إلى إنشاء الاحتلال الإسرائيلي شبكة من المستوطنات الموزّعة على مختلف المظاهر التضاريسية الموجودة في الضفة الغربية، ويرجع ذلك إلى أنّ كل مظهر تضاريسي له ميزاته وأهميته وموارده التي يمكن استغلالها لمصلحة المستوطنات الإسرائيلية؛ من أجل إحكام سيطرتها على الضفة الغربية.

2. الأحوال المناخية:

تعد الضفة الغربية مناخياً من المناطق الانتقالية ما بين مناخ البحر المتوسط والمناخ الصحراوي، فهي تتميز بمناخ حار جاف صيفاً، معتدل ماطر شتاءً، وبين هذين الفصلين يسود فصلان انتقاليان: الربيع والخريف. وبالرغم من محدودية مساحة الضفة الغربية، وصغرها، فإنه ـ تبعاً للعوامل والمتغيّرات التي تؤثر في مناخها ـ يسود في مناطقها عدة أقاليم مناخية، ويمكن تقسيمها، حسب تصنيف كوبن، إلى ثلاثة أقاليم مناخية، ابتداءً من الأجزاء الغربية وصولاً إلى الأجزاء الشرقية، وهي على النحو الآتي:

ـ إقليم البحر المتوسط (المتوسطي): ويظهر أنّ الجزء الأكبر من مساحة الضفة الغربية، تقع ضمن هذا المناخ الذي يمتاز بصيف حار جاف، وشتاء معتدل ماطر، ويتمثل هذا الإقليم في السهول الساحلية والسفوح الغربية للمرتفعات؛ فيشمل محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية وسلفيت ونابلس ورام الله والقدس والخليل وأجزاء من بيت لحم، وتتراوح كميات الأمطار الساقطة على هذا الإقليم ما بين 400– 700 ملم/ السنة.

ـ الإقليم شبه الجاف (مناخ الاستبس): يتمثل هذا الإقليم بوضوح على أطراف وادي الأردن من الغرب، وعند أقدام المرتفعات الشرقية في الجانب الغربي من الغور، ويمتد هذا الإقليم ليشمل الجزء الشمالي من الغور؛ فيشمل محافظات طوباس وأريحا والأجزاء الشرقية من نابلس ورام الله والقدس وبيت لحم والخليل، وتتراوح كميات الأمطار الساقطة على هذا الإقليم ما بين 200– 400 ملم/ السنة.

ـ الإقليم الجاف الصحراوي: ويوجد هذا الإقليم في الجزء الجنوبي من غور الأردن الأدنى بمحاذاة الشاطئ الغربي للبحر الميت؛ فيشمل أجزاء من محافظات أريحا والقدس وبيت لحم، ويعود سبب جفاف هذا الإقليم إلى ارتفاع درجات الحرارة وقلة الأمطار الساقطة عليها والتي تتراوح ما بين 50–200 ملم/ السنة (الكتري، 2014، ص88).

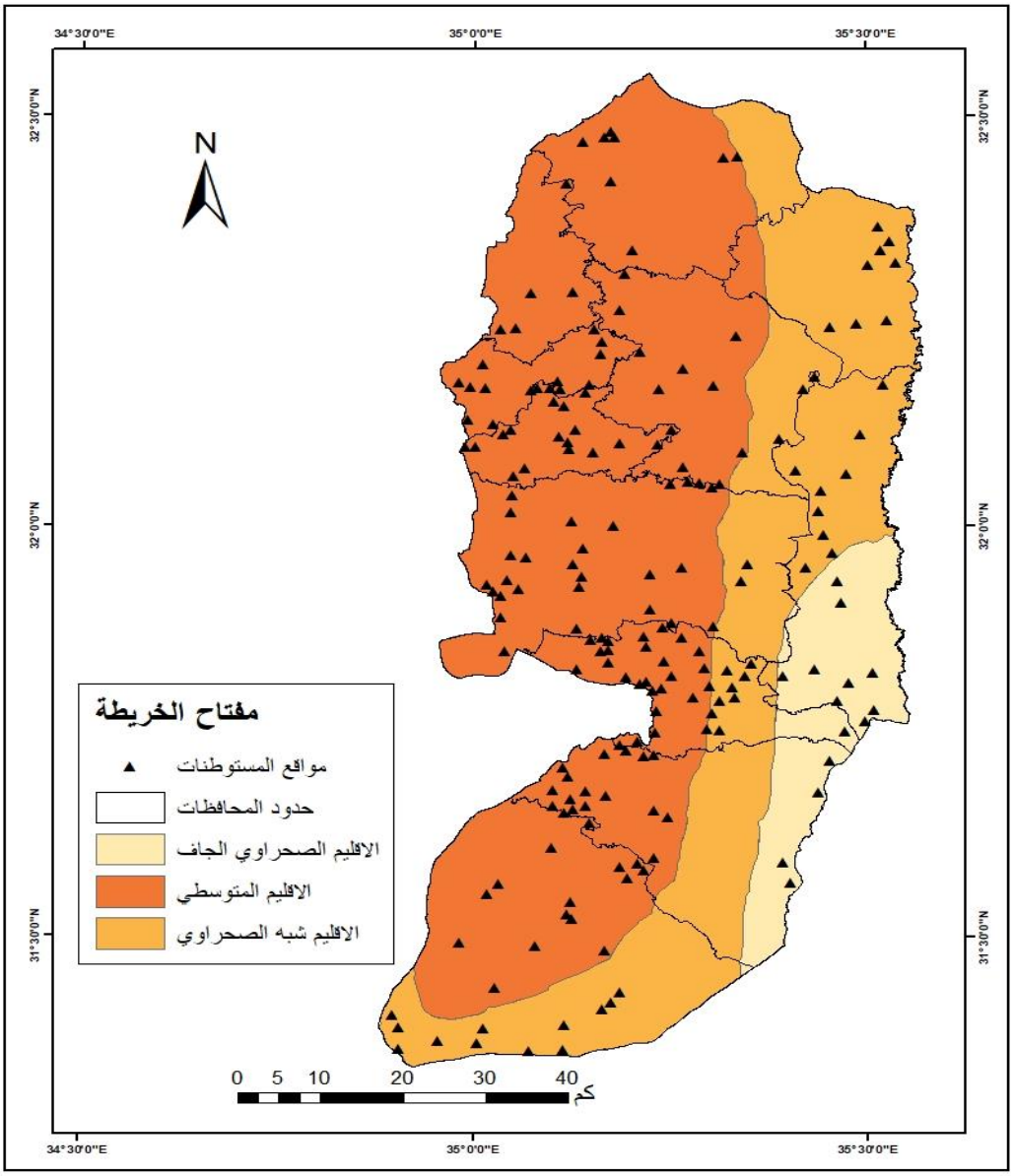

خريطة رقم 3: التوزيع الجغرافي للمستوطنات الإسرائيلية حسب الأقاليم المناخية السائدة في الضفة الغربية 2022م:

(المصدر: وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية، هيئة الأرصاد الجوية، بتصرف الباحثين، 2022)

تبيّن من خلال الخريطة رقم 3 انتشار المستوطنات الإسرائيلية في جميع الأقاليم المناخية السائدة في الضفة الغربية مع تركّزها في إقليم مناخ البحر المتوسط، الذي يمتاز باعتدال الحرارة ووفرة الأمطار، حيث تتركّز في هذا الإقليم حوالي 142 مستوطنة إسرائيلية، أي بما نسبته 72% من المجموع الكلي للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، أما الإقليم شبه الجاف، فتتركّز فيه 41 مستوطنة، أي بنسبة وصلت إلى 21% من مجموع المستوطنات الكلي، بينما وجد أقل تركّز

للمستوطنات الإسرائيلية في إقليم المناخ الجاف الصحراوي، بواقع 14 مستوطنة، وبنسبة وصلت إلى 7% من مجموع المستوطنات الكلي؛ ويرجع ذلك للظروف المناخية الصعبة السائدة في هذا الإقليم، من ارتفاعٍ للحرارة وقلة للأمطار.

ويتألف المناخ من مجموعة من العناصر، مثل: درجة الحرارة والأمطار وغيرها، ولفهم الموضوع بشكل أكثر وضوحاً فلا بدّ من تناول هذه العناصر بشكل تفصيلي، وهي على النحو الآتي:

1.2. درجة الحرارة:

تتباين درجات الحرارة في الضفة الغربية من منطقة إلى أخرى، وذلك تبعاً للموقع الجغرافي والفلكي والتضاريس، وارتفاعها وانخفاضها عن مستوى سطح البحر، والقرب من المؤثرات البحرية والصحراوية، أو البعد عنها. وتختلف درجات الحرارة ـ أيضاً ـ ما بين فصل الصيف وفصل الشتاء، وما بين النهار والليل، وتتراوح درجات الحرارة العظمى في فصل الصيف ما بين 22–32 درجة مئوية، أما في فصل الشتاء، فتتراوح درجات الحرارة الصغرى ما بين 9–11 درجة مئوية، إلا أنه ـ في بعض الأحيان ـ يمكن أن تنخفض درجات الحرارة إلى ما دون الصفر المئوي، إذا تعرضت المنطقة لهبوب كتل هوائية باردة، ومنخفضات جوية باردة، مصدرها المناطق القطبية، ونادراً ما تزيد درجات الحرارة، أعلاها عن 41 درجة مئوية (شديد، 1999، ص41)، ويعد شهر كانون الثاني أكثر شهور السنة برودة، فقد بلغ معدل أدنى درجة حرارة في الخليل 7.1 درجة مئوية، والتي تقع ضمن سلسلة جبال فلسطين الوسطى، بينما يعد شهر آب من أكثر شهور السنة حرارة، فقد بلغ معدل أعلى درجة حرارة في أريحا 30 درجة مئوية، والتي تقع ضمن منطقة غور الأردن (وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية، هيئة الأرصاد الجوية، 2014).

ويلاحظ من خلال الخريطة رقم 4 انخفاض عدد المستوطنات الإسرائيلية، التي تتركّز في المناطق التي يزيد معدل درجة حرارتها عن 23 درجة مئوية، فقد بلغت 12 مستوطنة فقط، أي بما نسبته 6% من إجمالي عدد المستوطنات الكلي في الضفة الغربية، كمستوطنات نعما، وبيت هعرافاه، في أريحا، ويتم، في هذه المستوطنات، استخدام تقنية التبريد في المساكن وأماكن العمل، وبالمقابل ظهر أنّ 140 مستوطنة شكّلت ما نسبته 71% من المجموع الكلي لمستوطنات الضفة الغربية، تركّزت في المناطق ذات الحرارة المعتدلة، التي تتراوح ما بين 17_21 درجة مئوية، كمستوطنات معاليه أدوميم في القدس، وأريئيل في سلفيت، وبيتار عيليت في بيت لحم، وكدوميم في قلقيلية، وعيلي، وشيلو في نابلس، وغيرها، أما المستوطنات التي تركّزت في المناطق، التي يقل معدل حرارتها عن 17 درجة مئوية، فبلغت 29 مستوطنة، بنسبه وصلت

إلى 15% من مجموع المستوطنات، مثل مستوطنات براخا في نابلس، وعوفرا في رام الله ،وإفرات في بيت لحم، وكريات أربع في الخليل.

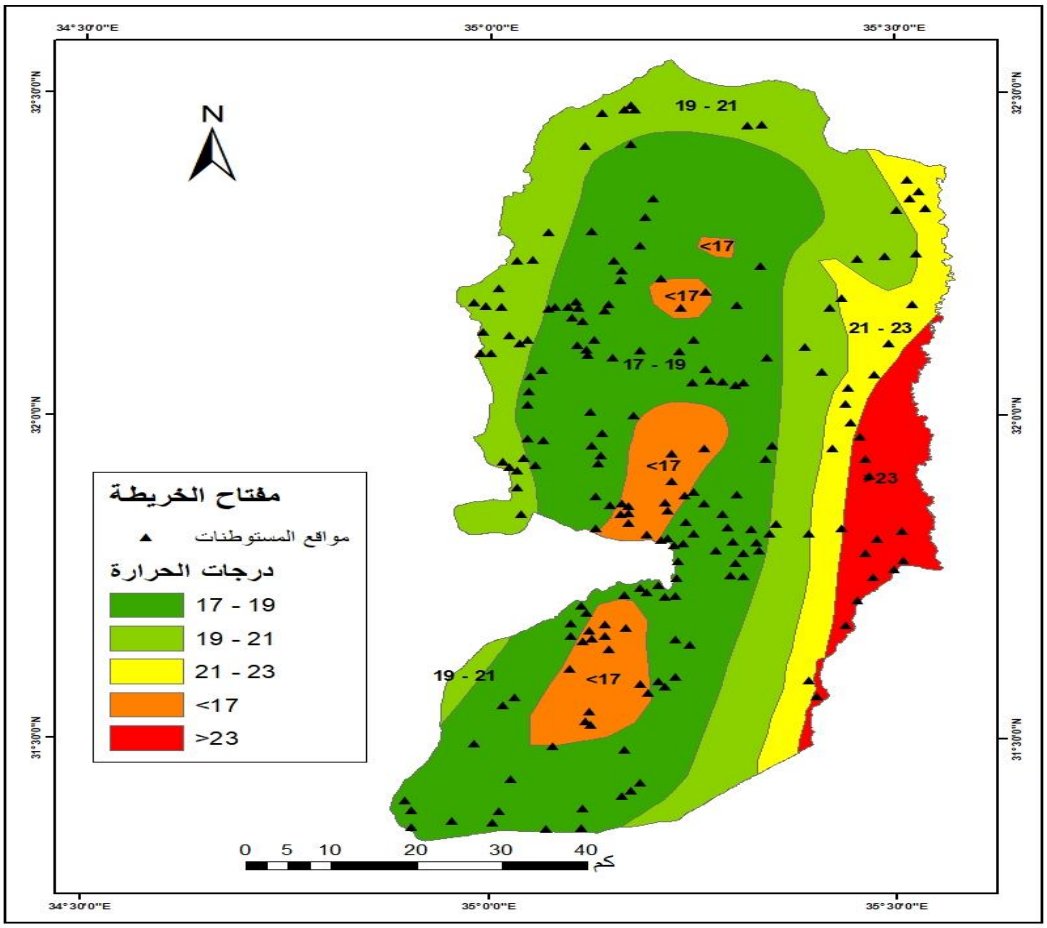

خريطة رقم 4: التوزيع الجغرافي للمستوطنات الإسرائيلية حسب معدلات الحرارة في الضفة الغربية 2022م

(المصدر: وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية، هيئة الأرصاد الجوية، بتصرف الباحثين، 2022)

2.2. الأمطار:

تعد الأمطار مصدراً للمياه الجوفية والسطحية، ويعتمد عليها قطاع الزراعة اعتماداً كبيراً، ويتأثر سقوط الأمطار في الضفة الغربية بمجموعة من العوامل؛ كالارتفاع والانخفاض عن مستوى سطح البحر، والقرب من البحر أو البعد عنه، والموقع الجغرافي والتضاريس، وحركة المنخفضات الجوية، ودرجات الحرارة، والرياح، والرطوبة، ويؤدي هذا إلى اختلاف كميات الأمطار الساقطة من منطقة إلى أخرى، وكذلك من عام إلى آخر.

ويتضح من البيانات أنّ معدل الأمطار السنوي في الضفة الغربية، يتراوح ما بين 700 ملم في المناطق الشمالية، إلى 100 ملم في منطقة البحر الميت، ويتراوح ـ أيضاً ـ ما بين 600–500 ملم في المنحدرات الغربية، وبين 450–100 ملم في المنحدرات الشرقية، وهذا يدل على أنّ كميات الأمطار تتناقص كلما اتجهنا من الغرب نحو الشرق، وكذلك تتناقص كلما اتجهنا من الشمال نحو الجنوب (عابد والوشاحي، 1999، ص366)، ويعزى ذلك إلى أنّ الأجزاء الغربية والشمالية أكثر تعرضاً لمرور المنخفضات الجوية. والرياح الماطرة تكون عمودية عليها، على عكس الأجزاء الشرقية الواقعة في مناطق ظل المطر (خلف الجبال). (انظر إلى الخريطة رقم 5).

ويبدأ موسم سقوط الأمطار في الضفة الغربية في فصل الخريف، ثم تزداد كميتها تدريجياً في فصل الشتاء، لتصل ذروتها في شهري كانون الأول وكانون الثاني، ثم تبدأ كميتها بالتناقص بعد ذلك تدريجياً، حتى يكاد يندر سقوط الأمطار في شهر أيّار، ويلاحظ ارتفاع معدلات الأمطار في مناطق طولكرم ورام الله ونابلس والخليل، ويعود ذلك إلى ظروف الموقع الجغرافي والارتفاع عن منسوب سطح البحر. وتنخفض معدلات الأمطار في أريحا، ويرجع ذلك إلى وقوعها في مناطق ظل المطر (خلف الجبال) وانخفاضها عن سطح البحر.

وتبيّن من خلال الخريطة رقم،5 أنّ 148 مستوطنة إسرائيلية تتركّز في المناطق التي يزيد معدل أمطارها عن 300 ملم سنوياً، بنسبة وصلت إلى 75% من مجموع المستوطنات الكلي، كمستوطنات يتسهار في نابلس، ومجدال عوز في الخليل، وإفرات في بيت لحم، وهار أدار في القدس، وبساغوت في رام الله. بينما المناطق التي يقل معدل أمطارها عن 300 ملم سنوياً، تركّز فيها 49 مستوطنة فقط، بنسبة وصلت إلى 25% من مجموع المستوطنات الكلي، مثل مستوطنات يافيت وأرجمان والموج في أريحا.

ويتضح من خلال المعطيات سابقة الذكر، أنّ الأحوال والظروف المناخية لها تأثير كبير في التوزيع الجغرافي للسكان من منطقة إلى أخرى، وبالتالي فإنّ عناصر المناخ السائدة في الضفة الغربية تتحكّم ـ إلى حد كبير ـ في طبيعة التوزيع الجغرافي للمستوطنين الإسرائيليين حسب المحافظات والأقاليم المناخية؛ حيث يفضّل المستوطنون الإقامة في مستوطنات المناطق الجبلية والساحلية ذات المناخ المعتدل، على السكن في مستوطنات المناطق الغوريّة، حيث المناخ الجاف وشبه الجاف.

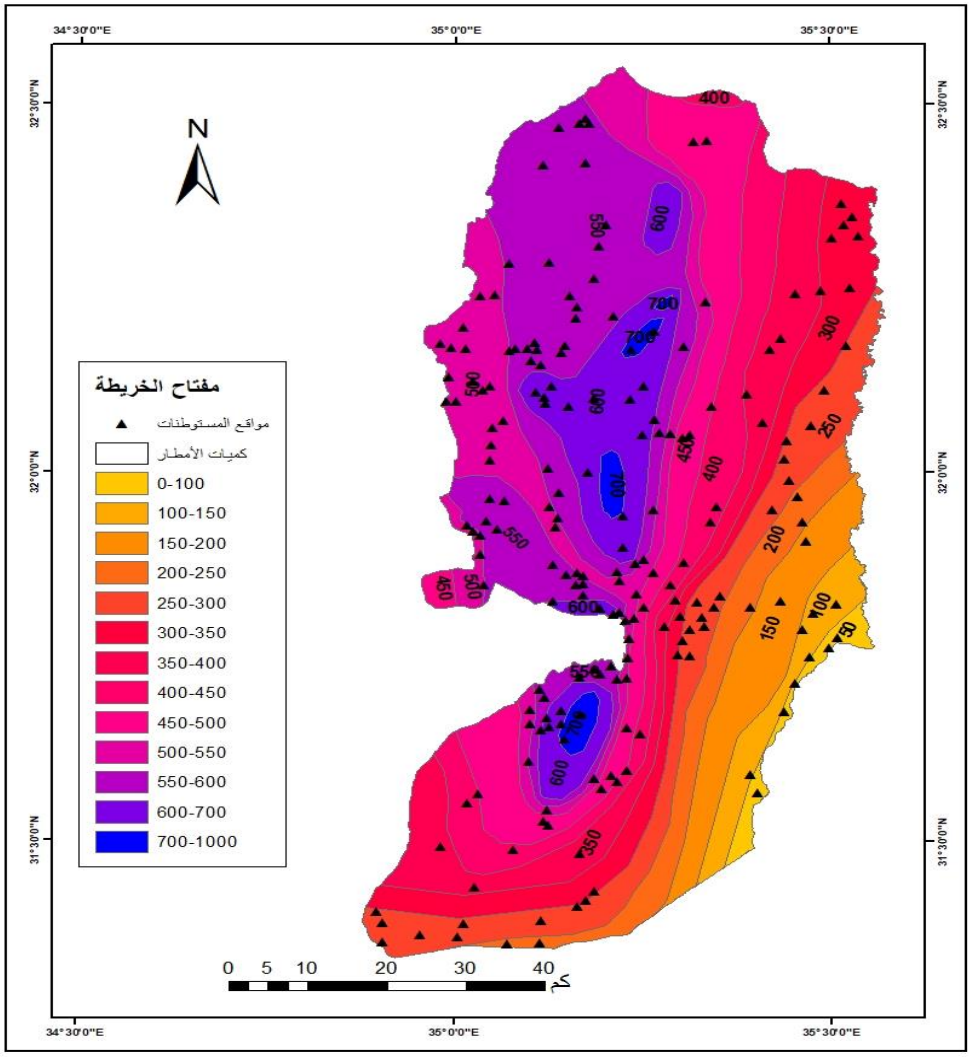

خريطة رقم 5: التوزيع الجغرافي للمستوطنات الإسرائيلية حسب معدلات الأمطار في الضفة الغربية 2022م

(المصدر: وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية، هيئة الأرصاد الجوية، بتصرف الباحثين، 2022)

3. التربة:

تعد التربة من العناصر الطبيعية التي تؤثر في توزيع السكان، واختلاف كثافتها من منطقة إلى أخرى حسب نوع التربة السائدة في المنطقة، ويفضل السكان ـ عادة ـ الاستقرار في المناطق التي تتوافر فيها التربة الخصبة والملائمة لممارسة الزراعة، فالتربة تمثل مصدر الإنتاج الزراعي.

والتربة هي الطبقة العليا غير المتماسكة من سطح الأرض، التي تنمو عليها النباتات، وبالرغم من محدودية مساحة الضفة الغربية، فإنه يسود فيها عديد من أنواع الترب التي تختلف في درجة خصوبتها وجودتها من منطقة إلى أخرى، ويعد

المناخ ـ بعناصره؛ من درجة الحرارة، والأمطار، والرياح، والصخر الأُم، والتضاريس، والزمن، والعامل الجيولوجي ـ من أهم العوامل التي تسهم في نشأة التربة، وتعدد أنواعها، في الضفة الغربية (عابد والوشاحي، 1999، ص317_319). ويمكن تصنيف التربة التي تسود في الضفة الغربية على النحو الآتي:

- التربة البنية الحمراء: وتعرف ـ أيضاً ـ بالتيراروسا، وهي تربة ذات لون أحمر؛ بسبب غناها بأُكسيد الحديد، ويتراوح سمكها ما بين عدة سنتمترات على المنحدرات، إلى 1 متر تقريباً على المناطق المنبسطة من قمم الجبال، وتعد من أكثر أنواع الترب شيوعاً في الضفة الغربية، وتسود هذه التربة ـ بشكل كبير ـ في المناطق الجبلية، كجبال نابلس والقدس والخليل.
- التربة الرمادية المعروفة بالرندزينا: وتسمى بين العامة، بالبياض؛ لأنّ لونها يميل إلى اللون الفاتح، وتسود هذه التربة ـ أيضاً ـ في المناطق الجبلية، مرافقة للتربة البنية الحمراء، وتوجد ـ كذلك ـ في أجزاء من الغور والسهل الساحلي، ومن الجدير بالذكر أنّ هذا النوع من الترب، يتميز بحدوث الانزلاقات الأرضية فيها.
- تربة الكتار: توجد هذه التربة في الأجزاء التي تطل على سهول نهر الأردن الفيضي، وتمتد من أقصى شمال الغور حتى البحر الميت، وتعد هذه التربة من الترب الفقيرة.
- تربة البساتين: توجد هذه التربة بين المناطق السكنية الحالية والقديمة، ويطلق عليها محلياً، اسم الحواكير، وغالبا ما تزرع بالخضروات للاستعمالات البيتية.
- التربة البركانية: وينحصر وجودها في مناطق محدودة من وادي المالح، ووادي الفارعة، ورافات، ولا تزيد مساحتها عن 2 كم^2 فقط .
- التربة الفيضيّة: وتتمثل في ترب السهول الفيضيّة، التي تنتشر على جوانب أودية الفارعة، وأبو نار، والزومر، والتين، وقانا، وتوجد ـ كذلك ـ في السهل الفيضي لنهر الأردن، ويسمى بسهل الزور.
- التربة اللحقية: وتوجد هذه الترب عند أقدام الجبال، وفي السهول الداخلية، مثل سهل صانور وعرابة والبقيعة، وتوجد ـ كذلك ـ في أجزاء من السهل الساحلي في الضفة الغربية (أبو صفط، 2002، ص132_135).

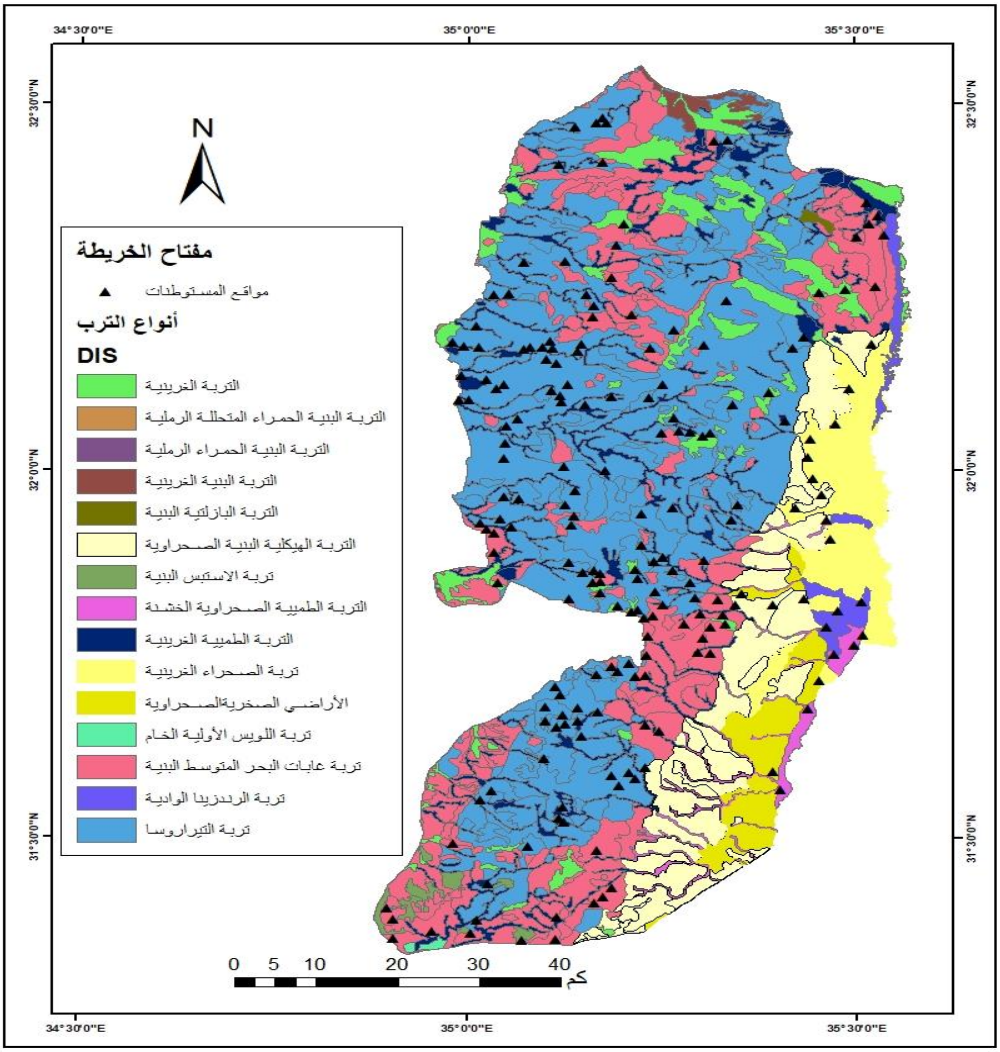

خريطة رقم 6: التوزيع الجغرافي للمستوطنات الإسرائيلية حسب أنواع الترب في الضفة الغربية 2022م:

(المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية، بتصرف الباحثين، 2022)

- **الترب الصحراوية:** وهي على أنواع عدة، ومنها تربة السبخات، التي تكثر في وادي عربة ومنطقة البحر الميت، وتتميز هذه الترب بأنها مالحة، وذلك لاحتوائها على كمية جيدة من ملح الطعام، قد تصل إلى 50%، ولا ينمو عليها فعلياً أي نبات (الموسوعة الفلسطينية، 1990، ص125_131). (انظر إلى الخريطة رقم 6).

ويتّضح من خلال الخريطة رقم 6 أنّ أكثر من نصف المستوطنات الإسرائيلية المنتشرة في الضفة الغربية، تتركّز في المناطق التي تسودها التربة البنية الحمراء المعروفة بالتيراروسا؛ لأنها أكثر أنواع الترب شيوعاً في الضفة الغربية، التي تتأثر بمناخ البحر المتوسط، وتمتاز بجودتها الزراعية العالية؛ نظراً لغناها بالمواد المعدنية. يليها، في تركّز المستوطنات،

المناطق التي تسودها تربة الرندزينا البنيّة، وهي تربة متوسطة الخصوبة؛ نظراً لارتفاع نسبة الجير فيها وعدم قدرتها على الاحتفاظ بالماء، وتنشأ ـ أيضاً ـ في المناطق التي يسودها مناخ البحر المتوسط.

4. الموارد المائية:

تعد المياه عصب الحياة، فهي تشكّل عاملاً هاماً في ظهور الحضارات وتقدمها، ويشكّل الماء عامل جذب للأفراد والجماعات، وله دور كبير في إقامة التجمعات السكانية بالقرب منه، ولم تتوقف حاجة الإنسان للماء عند حدود الاستخدام الشخصي، بل تعدته لتشمل كل مجالات الحياة البشرية؛ في النقل والزراعة والصناعة وتربية الحيوانات وغيرها؛ فالأمطار التي تم الإشارة إليها في الأحوال المناخية، تعد المصدر الرئيسي للمياه السطحية والجوفية في الضفة الغربية، وتتمثل مصادر المياه الأخرى في الضفة الغربية على النحو الآتي:

1.4. الجريان السطحي:

تتمثل المياه السطحية بمياه الوديان والمجاري المائية التي تجري فيها المياه بشكل دائم، أو بشكل موسمي، وتشكّل هذه المياه مصدراً هاماً إذا ما تم استغلالها بالطرق السليمة، ويقدّر المجموع الكلي لمياه الفيضانات المتدفقة عبر الأودية في الضفة الغربية، بحوالي 110 مليون م^3 سنوياً (اليعقوبي وعبد العزيز، 2011، ص19). وبناءً على طبوغرافية الضفة الغربية، فإنّ الجريان السطحي إما أن يتجه شرقاً نحو نهر الأردن والبحر الميت، أو يتجه غرباً نحو البحر المتوسط، ويقل الجريان السطحي في شمال الضفة الغربية في طولكرم وقلقيلية عنه في جنوب الضفة الغربية في الخليل وبيت لحم، ويرجع ذلك إلى التضاريس العالية والوعرة في الجنوب، ومن هنا يمكن تقسيم الضفة الغربية بناءً على حركة المياه السطحية إلى منطقتي تصريف (عابد والوشاحي، 1999، ص372):

أ_ الحوض الغربي: يتميز بانحدار بسيط ومعدل أمطار عالٍ، وتترشح كميات كبيرة من هذه المياه إلى الطبقات المائية الجوفية.

ب_ الحوض الشرقي: يتميز بانحدار كبير ومعدل أمطار أقل من الحوض الغربي، وبناءً على جيولوجيتها وانحدارها، تظهر فيها ينابيع عدة ذات غزارة عالية.

ويعد نهر الأردن من المصادر المائية الدائمة للمياه السطحية في الضفة الغربية بشكل خاص، وفلسطين بشكل عام؛ نظراً لتدفق مياهه من أقصى الشمال وصولاً إلى البحر الميت، ويشكل الحدود الشرقية للضفة الغربية مع الأردن، ويبلغ طول النهر بتعرجاته حوالي 350 كم، وتقدر مساحة حوضه حوالي 43,500 كم^2، ويقدّر معدل تصريفه بحوالي 1400 مليون م^3، وتتشارك في مياه نهر الأردن خمس دول، وهي فلسطين، والأردن، وسوريا، ولبنان، والاحتلال الإسرائيلي، الذي استغل معظم مياهه؛ نتيجة المشاريع التحويلية التي أقامها على مياه النهر (اليعقوبي وعبد العزيز، 2011، ص21)، فقد قام الاحتلال بتحويل مجرى مياه نهر الأردن باتجاه الأراضي المحتلة عام 1948م، وخصوصاً باتجاه منطقة النقب، التي تشكّل ـ تقريباً ـ نصف مساحة فلسطين التاريخية، وذلك من أجل سد حاجة المجتمع الإسرائيلي واستغلالها في المجالات المختلفة، فقد تم تحويل ما لا يقل عن 500 مليون م^3 من مياه النهر إلى النقب، الأمر الذي أدى إلى انخفاض جريان النهر من 1400 مليون م^3 إلى أقل من 30 مليون م^3 سنوياً (اليعقوبي وعبد العزيز، 2011، ص46)، وكان الفلسطينيون قبل العام 1967م، يملكون 150 مضخّة على نهر الأردن، تضخ نحو 30 مليون م^3 سنوياً، ولكن تم وقف كل ذلك نتيجة الأوامر العسكرية الإسرائيلية التي صدرت في الأشهر الأولى عقب احتلال الضفة الغربية (كنفاني وغيث، 2012، ص46).

2.4. المياه الجوفية:

تعد المياه الجوفية المورد الرئيس للمياه في الضفة الغربية الناتجة عن تسرّب مياه الأمطار عبر الشقوق والطبقات إلى مكامنها في باطن الأرض، ويتم استغلالها من خلال الآبار الارتوازية والمياه المتدفقة من الينابيع، ويتم استخرجها من الأحواض الرئيسية، التي تشترك حدودها بين الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 1948م، وبالرغم من أنّ هذا المورد هو مصدر رئيسي يستعمله سكان الضفة الغربية، فإنّ الاحتلال الإسرائيلي يستغل أكثر من 80% منه، بينما يستغل الفلسطينيون أقل من 20% الباقية (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008، ص9)، وقد بلغت كمية المياه المضخوخة من الآبار الفلسطينية 71.6 مليون م^3 عام 2010م، وارتفعت لتصل إلى 83.3 مليون م^3 عام 2015م (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، ص137).

وتقسم أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية إلى ثلاثة أحواض رئيسية وهي على النحو الآتي:

_ الحوض الشرقي: يقع هذا الحوض في الجانب الشرقي للضفة الغربية، وتقع غالبية مساحته في الضفة الغربية، ويقسم هذا الحوض إلى ستة أحواض مائية صغيرة هي: بردلا، والبقيعة– المالح، والفارعة، وفصايل– العوجا، ورام الله– القدس، وصحراء القدس. وتبلغ مساحته 2705 ك م2، وتقع ضمن حدوده مدن القدس، والخليل، وبيت لحم، ورام الله، وأريحا، وطوباس.

_ الحوض الغربي: يعد من أهم الأحواض المائية في الضفة الغربية، ويمتد هذا الحوض ليشمل الأراضي المحتلة عام 1948م، ويغطي ما مساحته 1795 ك م2 من مساحة الضفة الغربية، وتقع ضمن حدوده مدن طولكرم، وقلقيلية، وسلفيت.

_ الحوض الشمالي الشرقي (حوض نابلس _ جنين): يقع هذا الحوض في المنطقة الشمالية من الضفة الغربية، ويمتد جزء من مساحته ليشمل الأراضي المحتلة عام 1948م، وتبلغ مساحته 1050 ك م2 من مساحة الضفة الغربية، وتقع ضمن حدوده مدينتا نابلس وجنين (عابد والوشاحي، 1999، ص392).

وتحقيقاً للسيطرة الإسرائيلية على الموارد المائية الفلسطينية في الضفة الغربية، فقد قام الاحتلال الإسرائيلي بإقامة المستوطنات الإسرائيلية فوق المناطق الغنية بالمياه الجوفية، أو بالقرب من ينابيع المياه؛ وذلك تمهيداً لقيام المستوطنين بالسيطرة عليها بقوة السلاح، وحرمان الفلسطينيين من الاستفادة منها، فتم إقامة ما يقارب 55% من مستوطنات الضفة الغربية فوق الحوض الجوفي الشرقي، و41% منها فوق الحوض الجوفي الغربي (انظر إلى الخريطة رقم 7)، وقامت هذه المستوطنات بالسيطرة على كميات كبيرة من المياه الجوفية الفلسطينية عن طريق حفر كثير من الآبار الجوفية فيها، والتي يقدّر عددها بحوالي 50 بئراً (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008، ص29)، ويقوم الاحتلال الإسرائيلي بنقل كميات من المياه ذات الجودة العالية من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية إلى الأراضي المحتلة عام 1948م (قاعود، 2008، ص102)، وهذا يؤكد وجود دلائل قوية تشير إلى أنّ اختيار مواقع بعض المستوطنات الإسرائيلية ومسار الجدار الفاصل، تخضع ـ جزئياً ـ لهدف الحيلولة دون وصول الفلسطينيين إلى مصادر المياه الجوفية (كنفاني وغيث، 2012، ص47).

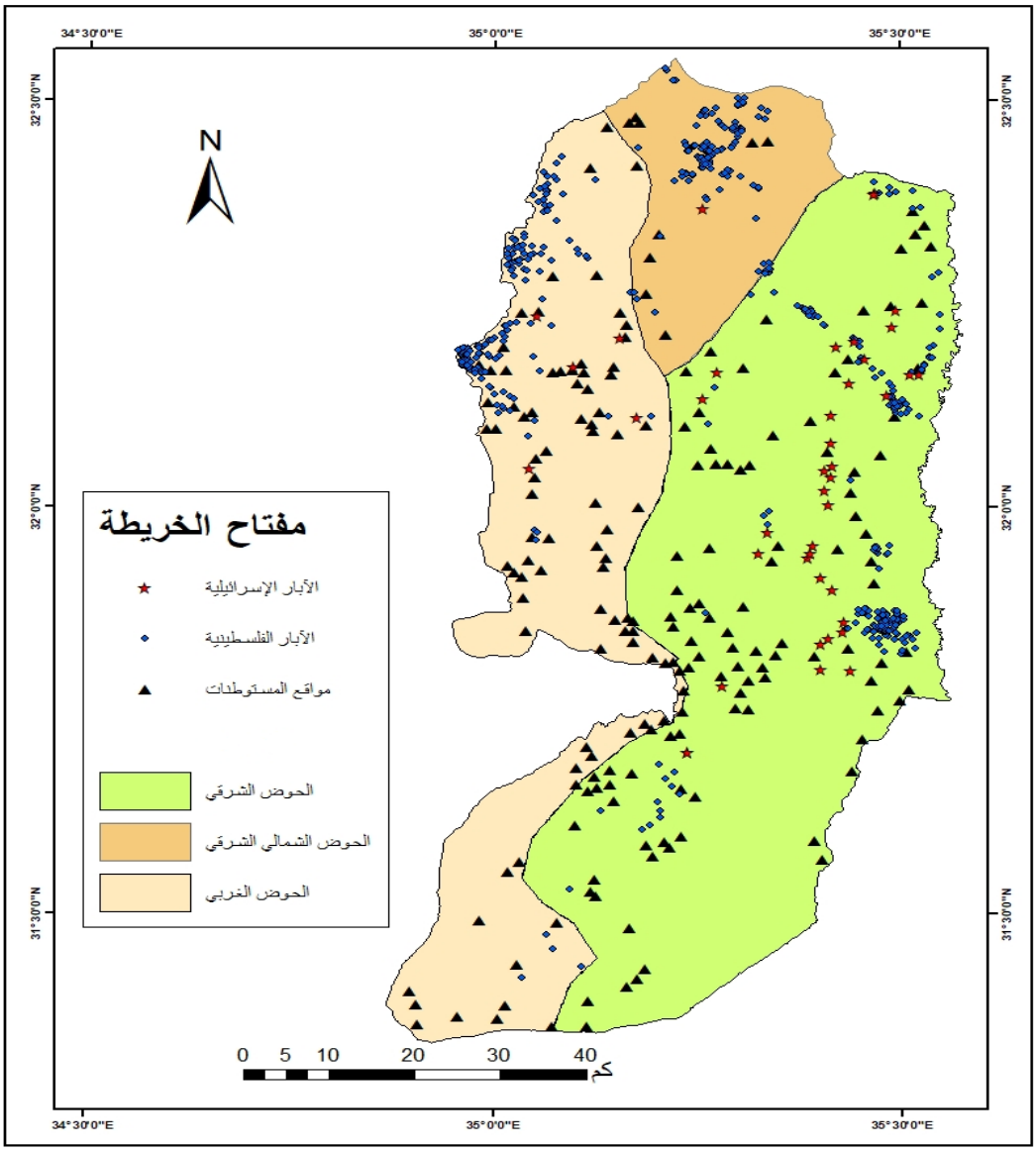

خريطة رقم 7: التوزيع الجغرافي للمستوطنات الإسرائيلية حسب الموارد المائية في الضفة الغربية 2022م

(المصدر: سلطة المياه الفلسطينية، بتصرف الباحثين، 2022)

قام الاحتلال الإسرائيلي بوضع عديد من المعيقات التي تقيّد استغلال الفلسطينيين لمواردهم المائية؛ بهدف استغلالها لمصلحة المستوطنات الإسرائيلية المنتشرة في الضفة الغربية، فتم وضع سقف لكمية المياه المسموح استخراجها من الآبار الفلسطينية، التي يجب ألاّ تزيد عن 100 م^3 في الساعة، وتم منع المزارعين الفلسطينيين من حفر آبار جديدة، أو تأهيل الآبار القديمة، كما حُظر على الفلسطينيين حفر آبار تزيد أعماقها عن 120–140 متراً (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008، ص29)، أضف إلى ذلك قيام الاحتلال الإسرائيلي بهدم عديد من الآبار الفلسطينية، بسبب تأثيرها

في الآبار الإسرائيلية، بحجة عدم الحصول على ترخيص، وفي المقابل سُمح للمستوطنين الإسرائيليين بحفر عديد من الآبار في مستوطنات الضفة الغربية، والتي تمتاز بأنها على أعماق كبيرة، تقارب أربعة أضعاف أعماق الآبار الفلسطينية، وتضخ كميات كبيرة من المياه، وهذا ـ بدوره ـ أدى إلى جفاف الآبار الفلسطينية أو تدني إنتاجيتها (اليعقوبي وعبد العزيز، 2011، ص48)، وما يؤكد ذلك أنه كان يوجد 209 آبار فلسطينية ذات فعّالية في منطقة الأغوار وحدها حتى العام 1967م، ولم يبق منها حالياً سوى 89 بئراً، وبالتالي فقد أثر كل ذلك سلباً في الزراعة المروية الفلسطينية في الضفة الغربية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013، ص22).

ونتيجة لكل ما ذكر، فتشير الإحصاءات إلى قيام الاحتلال الإسرائيلي باستغلال أكثر من 80% من المياه الجوفية المتجددة سنوياً في الأحواض الجوفية الثلاثة في الضفة الغربية (Amnesty International, 2009, p.10)، وتتراوح هذه الكمية ما بين 475–483 مليون م^3 سنوياً، وقد تصل هذه الكمية إلى 600 مليون م^3 سنوياً، لتغطي هذه الكمية حوالي 25% من احتياجات الاحتلال الإسرائيلي المائية (وزارة العمل الفلسطينية، 2014، ص38)، وتظهر عدم المساواة في توزيع المصادر المائية في الضفة الغربية، عند مقارنة معدلات الاستهلاك بين السكان الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين؛ فيصل استهلاك المستوطن الإسرائيلي في مستوطنات الضفة الغربية، إلى ما يقارب 400 لتر يومياً (الأمم المتحدة، 2013، ص25)، وبالمقابل، يصل استهلاك المواطن الفلسطيني إلى حوالي 82 لتراً يومياً (بتسيلم، 2018)، وتقل هذه الكمية في بعض التجمعات الفلسطينية، وخاصة في المناطق المصنفة C والقريبة من المستوطنات الإسرائيلية، لتصل إلى أقل من 30 لتراً يومياً، ويعود ذلك لممارسات الاحتلال الإسرائيلية الهادفة إلى إجبار سكانها على الرحيل وترك هذه المناطق لمصلحة توسيع المستوطنات، وهذه الكميّة أقل من الحدّ الأدنى الذي توصي به منظّمة الصحّة العالمية، والبالغة 100 لتر يوميًّا للفرد الواحد، للاستخدام الشخصي والمنزليّ فقط (الأمم المتحدة، OCHA، 2016)، وهذا يعني أنّ المستوطن الإسرائيلي يستهلك 5 أضعاف المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية.

وأدى استنزاف الاحتلال للمياه الفلسطينية إلى ازدياد الحاجة إلى المياه، وبالتالي إجبار الفلسطينيين على شراء المياه من شركة المياه الإسرائيلية "مكوروت"، التي أصبحت المصدر الرئيسي للحصول على المياه للاستخدام المنزلي، ففي عام 2010م، بلغت كمية المياه التي تم شراؤها من شركة "مكوروت" الإسرائيلية 53 مليون م^3، ارتفعت هذه الكمية إلى 69 مليون م^3 في العام 2016م (بتسيلم، 2018)، وذكر تقرير للبنك الدولي عام 2009م، أنّ المواطن الفلسطيني يدفع 5

أضعاف ما يدفعه المستوطن الإسرائيلي للحصول على المياه، وهو ما يشجّع المستوطنين على الاستعمال المفرط وغير المتكافئ لتلك الموارد المائية.

3.4. الينابيع:

تنتشر في الضفة الغربية عديد من الينابيع، ويقدّر عددها الإجمالي بحوالي 530 نبعاً (الأمم المتحدة، OCHA، 2012، ص4)، وتعتمد هذه الينابيع، في تغذيتها ، اعتماداً مباشراً على مياه الأمطار، وهذا يؤدي إلى جفاف كثير منها في السنوات التي تقل فيها كميات الأمطار، وتشير الإحصاءات إلى أنه في العام 2015 م، بلغ معدل التدفق السنوي حوالي 40.7 مليون م^3؛ شكلت ما نسبته 11.1% من مصادر المياه، التي يتم الاعتماد عليها لتغطية الطلب على المياه للاستخدامات المختلفة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، ص137).

وقام المستوطنون الإسرائيليون بالاستيلاء على عدد من الينابيع الفلسطينية؛ ويوجد حالياً 56 نبعاً في الضفة الغربية تقع بالقرب من المستوطنات، منها 30 نبعاً تم الاستيلاء عليها بالكامل، ومنع أصحابها الفلسطينيين من دخولها، بينما تظل الينابيع الباقية، وعددها 26 نبعاً، عرضة لخطر استيلاء المستوطنين عليها؛ نتيجة ما يقومون به من جولات منتظمة وأعمال دورية، فقد مُنعِ الفلسطينيون من الوصول إلى تلك الينابيع التي تم الاستيلاء عليها من خلال أعمال الترويع والتهديد، وتم تحويل تلك الينابيع إلى مناطق جذب سياحي لتدعيم البنية التحتية السياحية للمستوطنات، وقد تم ذلك من خلال بناء برك ومناطق التنزه، ووضع طاولات، وحتى تغيير الأسماء، ووضع لافتات لأسماء الينابيع بالعبرية، علماً أنّ هذه الينابيع تشكّل للفلسطينيين أكبر مصدر مائي للريّ ومصدراً مهماً للاستهلاك المنزلي، ومن أهم هذه الينابيع: نبع عين الزرير، القريبة من قرية عطارة بمحافظة رام الله، والعين الكبيرة القريبة من قرية دير الحطب بمحافظة نابلس (الأمم المتحدة، OCHA، 2012، ص5).

وبناءً على ما تقدم، فقد تبيّن أنّ الموارد المائية تعد أهم الخصائص الطبيعية التي تحدد بجغرافية المستوطنات الإسرائيلية وتوسّعها وتتحكّم بها، مع مرور الوقت في الضفة الغربية، فمنذ قيام الاحتلال الإسرائيلي بالسيطرة على الضفة الغربية عام 1967م، تم وضع قضية المياه على رأس أولوياته، وتمثل ذلك بإقامة المستوطنات في المناطق الغنية بالمياه، إلى جانب إصدار عديد من الأوامر العسكرية والقوانين، التي تجيز له السيطرة الكاملة على المياه الفلسطينية في الضفة

الغربية، وهذا أدى إلى السيطرة الكاملة على المياه الجوفية والسطحية الفلسطينية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من أمن الاحتلال الإسرائيلي القومي، إلى جانب إخضاع مصادر المياه في الضفة الغربية لإدارة وزارة الدفاع الإسرائيلية.

النتائج والتوصيات

يمكن إيجاز أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان، بناءً على ما تمّ عرضه في الدراسة من معلومات وبيانات، إلى ما يلي:

1. بالرغم من صغر مساحة الضفة الغربية، فإنها تمتاز بتنوع الخصائص الجغرافية الطبيعية التي لها أهمية كبيرة لدى المخططين الإسرائيليين المشرفين على عمليات اختيار المواقع المناسبة لإقامة المستوطنات الإسرائيلية، فلا يتم إقامة أي مستوطنة إسرائيلية في أي مكان بطريقة عشوائية، بل تأتي قبل ذلك، عمليات جمع معلومات، ومشاهدة، وزيارة ميدانية، ومسح ودراسة تفصيلية لمختلف الإمكانيات والموارد، كالمظاهر التضاريسية والأحوال المناخية والموارد المائية وتركيبة التربة ومدى إمكانية استغلال المكان لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
2. ظهر انتشار المستوطنات الإسرائيلية على مختلف المظاهر التضاريسية الموجودة في منطقة الدراسة بنسب متفاوتة؛ ويرجع ذلك إلى أنّ لكل مظهر تضاريسي مميزات وأهمية وموارد يمكن استغلالها وإحكام السيطرة عليها من خلال إقامة المستوطنات الإسرائيلية عليها، كالمرتفعات الجبلية التي تمثّل مناطق مشرفة ومطلة على معظم التجمعات السكانية الفلسطينية، وبالتالي فهي تشكل مواقع مناسبة لإقامة المستوطنات والمعسكرات ونقاط المراقبة عليها، ومن خلالها يحكم الاحتلال الإسرائيلي سيطرته الأمنية على الضفة الغربية.
3. تبيّن من خلال الدراسة دور الأحوال المناخية في تركّز المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية؛ فقد ظهر تركّز 72% من المستوطنات الإسرائيلية في المناطق التي يسودها مناخ البحر المتوسط المعتدل، وظهر ـ أيضاً ـ تركّز 75% منها في المناطق التي يزيد معدل أمطارها عن 300 ملم/سنة، كما أنّ 71% منها تركّزت في المناطق التي تسودها الحرارة المعتدلة التي تتراوح بين 17 – 21 درجة مئوية، ونتيجة لذلك يفضل المستوطنون الإقامة في مستوطنات المناطق الجبلية والساحلية على السكن في مستوطنات المناطق الغوريّة، حيث المناخ الجاف وشبه الجاف.
4. اتضح من خلال الدراسة تركّز أكثر من نصف المستوطنات الإسرائيلية في المناطق التي تسودها التربة البنية الحمراء (التيراروسا)، التي تمتاز بجودتها الزراعية؛ نظراً لغناها بالمواد المعدنية.

5. أدى تركّز معظم المستوطنات الإسرائيلية فوق المناطق الغنية بالمياه الجوفية أو بالقرب من الينابيع، إلى سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على أكثر من 80% من المياه الجوفية المتجددة في أحواض الضفة الغربية، فقد تبين إقامة ما يقارب 55% من مستوطنات الضفة الغربية فوق الحوض الجوفي الشرقي، و41% منها فوق الحوض الجوفي الغربي، وقد تم وضع معيقات تقيّد استغلال الفلسطينيين لمواردهم المائية، كل ذلك بهدف تحقيق السيطرة الإسرائيلية على الموارد المائية الفلسطينية.
6. ظهر عدم التوزيع العادل للمياه بين السكان الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين، فيصل استهلاك المستوطن الإسرائيلي في مستوطنات الضفة الغربية إلى ما يقارب 400 لتر يومياً، وبالمقابل يصل استهلاك المواطن الفلسطيني إلى حوالي 82 لتراً يومياً، وهذه الكميّة أقل من الحدّ الأدنى الذي توصي به منظّمة الصحّة العالمية والبالغة 100 لتر يوميًّا للفرد الواحد للاستخدام الشخصي والمنزليّ فقط، وهذا يعني أنّ المستوطن الإسرائيلي يستهلك 5 أضعاف المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية، وهذ أدى إلى إجبار الفلسطينيين على شراء المياه من شركة المياه الإسرائيلية "مكوروت".

ويترتب على النتائج التي تم التوصل إليها مجموعة من التوصيات، وهي على النحو الآتي:

1. على القيادة الفلسطينية القيام بعمليات تنمية مستدامة في الأراضي الفلسطينية، وخاصة في مجال الزراعة والمياه، وهما العنصران اللذان ركز عليهما الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وهما يعدان من أهم مدخلات التنمية، وضرورة القيام بحملات لاستصلاح الأراضي المهددة بالمصادرة، ودعم المزارعين للصمود على أرضهم.
2. الامتداد العمراني الفلسطيني الأفقي بدلاً من الامتداد العمراني العمودي، من أجل الحد من ظاهرة استنزاف الأراضي الفلسطينية ومصادرتها.
3. فضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في إقامته للمستوطنات من أجل السيطرة والتحكّم بالموارد والثروات الفلسطينية في المنظمات العالمية والمحافل الدولية.
4. تعزيز دور الإعلام في مقاومة المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية؛ وذلك من خلال شن حملة إعلامية فلسطينية وعربية وإسلامية، وبلغات مختلفة، من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة

والمقروءة، لفضح خطر الممارسات والاعتداءات التي تقوم بها في الأراضي الفلسطينية وإظهارها، ولدعم صمود الفلاحين الفلسطينيين في أراضيهم.

5. ضرورة وجود خطة استراتيجية وطنية شاملة، تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة للأراضي الفلسطينية ومواجهة خطر المستوطنات الإسرائيلية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر باللغة العربية

1. أبو صفط، محمد، 2002، التصنيف الجيو كيميائي لترب شمال الضفة الغربية، مجلة النجاح للأبحاث، المجلد 17، العدد 1، نابلس، فلسطين، ص123_ص154.
2. أبو عرفة، عبد الرحمن، 1981، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، الطبعة الأولى، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، القدس، فلسطين.
3. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، 2013، حالة حقوق الإنسان في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى، الدورة الثانية والعشرون، البند 7، تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق.
4. الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (OCHA)، 2012، التأثير الإنساني لاستيلاء المستوطنين الإسرائيليين على مياه الينابيع الفلسطينية، القدس، فلسطين.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، الإحصاءات الجغرافية في الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، رام الله، فلسطين.
7. الكتري، بحري أحمد، 2014، جغرافية فلسطين دراسات طبيعية_ جيومورفولوجية_ بشرية_ اقتصادية_ سياسية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
8. المصري، محمد أحمد، 2000، التخطيط الاقليمي للاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية 1967–2000، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
9. الموسوعة الفلسطينية، 1990، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الأول، الدراسات الجغرافية (الطبيعية والبشرية والاجتماعية والاقتصادية)، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

10. اليعقوبي، أحمد، وعبد العزيز، ذيب، 2011، نبذة عن مصادر المياه في فلسطين، سلطة المياه الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

11. شديد، عمر، 1999، المياه والأمن الفلسطيني، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن.

12. عابد، عبد القادر، والوشاحي، صايل خضر، 1999، جيولوجية فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، الطبعة الأولى، القدس، فلسطين.

13. قاعود، مصطفى سعد الدين، 2008، اغتيال البيئة الفلسطينية (التطهير العرقي) الاستيطان _ جدران الضم_ المياه، الإصدار الأول، صفحات للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.

14. كنفاني، نعمان، وغيث، زياد، 2012، الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.

15. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008، الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية، تقرير معلومات رقم 6، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

16. مصطفى، وليد،2016، الموارد الطبيعية في فلسطين: محددات الاستغلال وآليات تعظيم الاستفادة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس، فلسطين.

17. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013، الاتحاد الأوروبي والمستوطنات الإسرائيلية من الدعم إلى قرار المقاطعة، ترجمة نسرين ناضر، تقارير مختارة 6، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

18. وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، 2018، نظام الجيومولج للمعلومات المكانية، رام الله، فلسطين.

19. وزارة الزراعة الفلسطينية، 2018، دائرة الخرائط، رام الله، فلسطين.

20. وزارة العمل الفلسطينية، 2014، المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل، وحدة السياسات والمشاريع، رام الله، فلسطين.

21. وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية، هيئة الأرصاد الجوية، 2014، النشرة المناخية للعام 2013، رام الله، فلسطين.

22. سلطة المياه الفلسطينية، 2018، دائرة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، رام الله، فلسطين.

23. الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (OCHA)، 2016، مشاريع نقل المياه بالصهاريج تستهدف التجمعات الأكثر ضعفاً في المنطقة ج، تاريخ النشر 2016/8/10، تاريخ زيارة الموقع

2019/3/3، انظر إلى الرابط الإلكتروني: https://www.ochaopt.org/ar/content/water-tankering-projects-target-most-vulnerable-communities-area-c-1

24. مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، 2018، أزمة المياه، تاريخ زيارة الموقع 2019/3/1، انظر إلى الرابط الإلكتروني: https://www.btselem.org/arabic/water

25. مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، 2017، خلفية عن غور الأردن، تاريخ زيارة الموقع: 2018/1/3، انظر إلى الرابط الإلكتروني: https://www.btselem.org/arabic/jordan_valley

ثانياً: رومنة المصادر العربية

1. Abu Safat, M. 2002. Geochemical Classification of Soils in the Northern West Bank (in Arabic). Al-Najah Journal for Research, Volume 17, Issue 1, Nablus, Palestine, pp. 123-154.
2. Abu Arfa, A. 1981. The Practical Application of Zionism Settlement. First Edition (in Arabic), Abu Arfa Press and Publishing Agency, Jerusalem, Palestine.
3. United Nations General Assembly, Human Rights Council. 2013. Human Rights Situation in Palestine and Other Occupied Arab Territories (in Arabic), Twenty-Second Session, Agenda Item 7, Report of the Independent International Fact-Finding Mission.
4. United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs in the Occupied Palestinian Territory (OCHA). 2012. The Humanitarian Impact of Israeli Settlers' Takeover of Palestinian Springs (in Arabic), Jerusalem, Palestine.
5. Palestinian Central Bureau of Statistics. 2004. Geographic Statistics in Palestinian Territories (in Arabic), Ramallah, Palestine.
6. Palestinian Central Bureau of Statistics. 2017. Palestinian Statistical Yearbook (in Arabic), Ramallah, Palestine.
7. Al-Katry, B. 2014. Geography of Palestine: Natural, Geomorphological, Human (in Arabic) , Economic, Political Studies. First Edition, Safa Publishing and Distribution House, Amman, Jordan.
8. Al-Masri, M. 2000. The Regional Planning of Zionist Settlement in the West Bank 1967-2000 (in Arabic). Unpublished Master's Thesis, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
9. Palestinian Encyclopedia. 1990. Part Two, Special Studies, Volume One, Geographical Studies (Natural, Human, Social, Economic) (in Arabic), First Edition, Beirut, Lebanon.

10. Ya'qoubi, A, and Aziz, T. 2011. Overview of Water Sources in Palestine (in Arabic), Palestinian Water Authority, Ramallah, Palestine.
11. Shaddid, O. 1999. Water and Palestinian Security (in Arabic). First Edition, Majdawi Publishing House, Amman, Jordan.
12. Abed, A, and Al-Washahe, S. 1999. Geology of Palestine and the West Bank and Gaza Strip (in Arabic), Palestinian Hydrologists Group, First Edition, Jerusalem, Palestine.
13. Qa'oud, M. 2008. The Assassination of the Palestinian Environment (Ethnic Cleansing), Settlements - Wall – Water (in Arabic). First Edition, Pages Publishing and Distribution, Damascus, Syria.
14. Kanafani, N, and Ghayth, Z. 2012. The Economic Structure of Israeli Settlements in the West Bank (in Arabic), Palestinian Economic Policy Research Institute (MAS), Ramallah, Palestine.
15. Zaytouna Center for Studies and Consultations. 2008. Water Wealth in the West Bank and Gaza Strip: Between Palestinian Need and Israeli Violations (in Arabic), Information Report No. 6, First Edition, Beirut, Lebanon.
16. Mustafa, W. 2016. Natural Resources in Palestine: Utilization Determinants and Maximizing Benefits (in Arabic), Palestinian Economic Policy Research Institute (MAS), Jerusalem, Palestine.
17. Palestinian Center for Policy and Survey Research. 2013. The European Union and Israeli Settlements: From Support to Boycott Decision (in Arabic), Selected Reports 6, First Edition, Beirut, Lebanon.
18. Palestinian Ministry of Local Government. 2018. Geomolge Information System (in Arabic), Ramallah, Palestine.
19. Palestinian Ministry of Agriculture. 2018. Department of Maps (in Arabic), Ramallah, Palestine.
20. Palestinian Ministry of Labor. 2014. Israeli Settlements and Their Economic and Social Impact on Palestinian Territories and the Labor Sector (in Arabic), Policies and Projects Unit, Ramallah, Palestine.
21. Palestinian Ministry of Transport and Communications. Meteorological Authority. 2014. Climate Bulletin for the Year 2013 (in Arabic), Ramallah, Palestine.
22. Palestinian Water Authority. 2018. Geographic Information Systems and Remote Sensing Department (in Arabic), Ramallah, Palestine.

23. United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs in the Occupied Palestinian Territory (OCHA). 2016. Water Tankering Projects Target Most Vulnerable Communities in Area C (in Arabic). Publication Date 10/8/2016, Accessed on 3/3/2019. Link: [https://www.ochaopt.org/ar/content/water-tankering-projects-target-most-vulnerable-communities-area-c-1

24. B'Tselem - The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories. 2018. Water Crisis (in Arabic). Accessed on 1/3/2019. Link: [https://www.btselem.org/arabic/water

25. B'Tselem - The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories. 2017. Background on the Jordan Valley (in Arabic). Accessed on 3/1/2018. Link: https://www.btselem.org/arabic/jordan_valley

ثالثاً: المصادر باللغة الأجنبية

1. Stebbing, John, 1981, Rural Settlement in Israel, Research Article in the Journal of International Relations , Volume 7 Issue 2, PP. 1155-1167.
2. Amnesty International, 2009, Troubled Waters – Palestinians Denied Fair Access to Water. Israeli—Occupied Palestinian Territories, Water is a Human Right, London, United Kingdom, p.104.

The Natural Geographical Features and Their Role in the Construction of the Israeli Settlements in the West Bank

Muhammad Abu Asida[1*], Murad Bin Jalloul[2]

[1] Geographic Sciences, University of Sfax - Tunisia

mouradbjd@yahoo.fr

[2] Department of Geography, University of Tunis - Tunisia

asseda.1986@gmail.com

Abstract

The properties that influence and control the nature of the geographical distribution of the population clusters can be divided into natural, human, and strategic. This study aimed to demonstrate the impact of the prevailing natural geographic factors on the selection and determination of the locations where the Israeli settlements are concentrated in the West Bank. Terrain, climate conditions, soil, and water resources are all factors that affect and control the nature and distribution of the settlement in any geographical region. This study utilized a historical, inductive, and descriptive-analytical approach. This study concluded that Israel established a network of settlements in different geographical areas with diverse terrain features in the West Bank because each area has its own characteristics, importance, and resources that could be exploited. The study also showed that 72% of the Israeli settlements were constructed in the areas with a moderate Mediterranean climate, 75% of them appeared in areas with more than 300 mm / year of rain, and 71% of them were concentrated in areas with a moderate temperature ranging from 17 to 21 degrees Celsius. In addition, the concentration of most settlements in areas with rich groundwater or near springs led to the fact that Israel controls more than 80% of the renewable groundwater in the West Bank basins. Therefore, this study emphasized the need for a comprehensive national plan aimed at achieving sustainable development in the Palestinian territories, especially in the agricultural and water-rich areas which were two of the most important factors that Israel took into consideration when establishing new settlements. Furthermore, this study recommended that to reduce the amount of the Palestinian land confiscated by Israel for settlement construction purposes. there should be horizontal urban expansion instead of vertical expansion

Keywords: The West bank, natural geographical characteristics, Israeli settlements, geographical distribution.

* Corresponding author